الأقباط والانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٥

أ.م عدنان عبد الهادي سرحان الخالدي

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام) / أقسام الديوانية

adnan.abdalhadi@iku.edu.iq

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٤/٩/١

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٤/١٠/١٣

الخلاصة :

كانت نتيجة اغلب الانتخابات البرلمانية التي شهدتها مصر في القرن العشرين هي الضعف العام في مشاركة الاقباط ترشيحاً أو تمثيلاً رغم ان عددهم ما يقارب ١٢ % من الشعب المصري، ومن تلك الانتخابات هي الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٥ التي جاءت لتمثل خيبة أمل كبيرة لهم بعد النتيجة الصفرية التي حصل عليها على الرغم من أن خطاب مرشحيهم كان خطاباً وطنياً وليس طائفياً، لخص البحث الى أن أسباب تلك النتيجة هي انعكاس حالة عامة من تراجع الحضور القبطي في مجالس النقابات المهنية والعمالية وضعف مساحات التلاقي بين المختلفين في الدين والتفاعل بينهم على التفاعل الانتخابي بين مكونات الشعب المصري، كما أن النواب المعينين من قبل السلطة في الدورات السابقة قد اثبتوا ضعفهم في الدفاع عن الأقباط وتبني قضاياهم امام الجهات التشريعية وهذا ما عزز نفورا قبطياً من الانتخابات، فضلا عن اقصاء الحزب الوطني الحاكم لهم من قوائمه، كما أن نظام القوائم الفردية لم يحقق نتائج جيدة للأقباط أيضاً، ولذلك يوصي الباحث الأقباط بتقييد أسماءهم في سجلات الانتخابات والمشاركة الواسعة في كل عملية انتخابية لا أن يكونوا سلبيين في ذلك، فهم مسؤولون أيضاً عن عدم فوز مرشحين أقباط، أو تدني عدد الفائزين فيما بعد، لخص البحث أيضاً الى مطالبة الكنيسة من الدولة بوضع نظم ديمقراطية ينجح بها الأقباط كما وضعت من قبل نظاماً نجح من خلاله العمال والفلاحون.

الكلمات المفتاحية : الأقباط _ انتخابات _ مصر

Coptes and the 1995 Parliamentary Elections in Egypt

Adnan Abd Al_hadi Sarhan Alkhaledi

Imam Al-Kadhim College, Diwaniyah Departments

adnan.abdalhadi@iku.edu.iq

Date received: 1/9/2024
Acceptance date: 13/10/2024

Abstract:

The outcome of most parliamentary elections in Egypt during the 20th century reflected a general weakness in the participation of Copts in the parliament, either as candidates or representatives, despite their population being about 12% of the Egyptian people. Among these elections was the 1995 parliamentary election, which was a significant disappointment for the Copts, as they achieved no success, even though the campaigns of their candidates were nationalistic rather than sectarian.The research concluded that the reasons for this outcome were a reflection of a general decline in Coptic presence in professional and labor unions, sports clubs, and the weak interaction between people of different religions, which negatively affected electoral engagement among the components of Egyptian society. Additionally, the appointed representatives by the government in previous sessions had proven ineffective in defending Copts and advocating for their issues before legislative bodies, which further alienated Copts from participating in elections. Moreover, the ruling National Democratic Party excluded them from its candidate lists, and the individual candidate system did not yield good results for the Copts either. Therefore, the researcher recommends that Copts register themselves in the electoral rolls and actively participate in every electoral process rather than being passive. They also bear responsibility for the failure of Coptic candidates or the low number of winners in subsequent elections. The research also concluded with a call for the church to urge the state to implement democratic systems that would allow Copts to succeed, similar to the systems that enabled workers and farmers to achieve success in the past.

Keywords: Copts _ Elections _ Egypt

المقدمة :

تمثل الانتخابات مؤشر ديمقراطي في الحياة السياسية لأي دولة، وكشف لمشكلاتها وطرق إدارتها للتعامل مع الشعب، لا سيما وأنها تؤدي الى تمثيل فئات المجتمع، فهي ليست مجرد تغيير سياسي دوري فقط بل أنها عملية منظمة تعد حق من حقوق المواطن في المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية.

ففي مصر اكتسبت انتخابات عام ١٩٩٥ البرلمانية اهمية سياسية أكثر من سابقاتها، بسبب تنوع القوى التي شاركت فيها والتي ضمت مختلف الاتجاهات السياسية، فضلاً عن زيادة عدد المرشحين، ومشاركة أحزاب المعارضة من أجل إثبات وجودها، لاسيما وأن هناك أطراف كثيرة في المجتمع كانت تتطلع ان تؤدي تلك الانتخابات الى تغييرات ايجابية تلائم الطموح، وايجاد هيكل سياسي ونيابي لقيادة مصر خلال مطلع القرن الحادي والعشرين، هذا فيما يخص مصر بصورة عامة. أما فيما يخص الأقباط فتأتي أهميتها من نتائجها بعدم فوز أي مرشح قبطي فيها، وهذا ترسيخ لضعف تمثيلهم في النظام السياسي المصري، بل حتى النواب المعينين من قبل السلطة كان عددهم في انتخابات ١٩٩٥ ستة نواب وهذا العد قليل قياسا بتواجدهم في الدورات السابقة، ومن هذه التفاصيل أتت أهمية الموضوع.

هدف البحث في محاوره الثلاثة الى بيان أعداد وأسماء المرشحين الأقباط ودوائر ترشيحهم، والأحزاب الذين رشحوا ضمنهم، والأسباب التي أدت الى عدم فوز أي مرشح قبطي في تلك الانتخابات، وموقف الكنيسة والأقباط من تلك النتائج، ومعتمداً على العديد من المصادر التي جاء مقدمتها هالة مصطفى وآخرون، الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥، ونبيل عبد الفتاح، النص والرصاص الاسلام السياسي والأقباط وازمات الدولة الحديثة في مصر، وغيرها من المصادر.

تمهيـــد :

انشئ أول مجلس نيابي في مصر على عهد الخديوي إسماعيل باشا عام ١٨٦٦ باسم (مجلس شورى النواب) ونصت لائحة المجلس الأساسية[١] على أن يكون المرشح مولود في مصر فقط ،لا شرط مصريته عن آبائه وأجداده[٢]، وغير محكوم عليه بالإفلاس أو السجن، وليس موظفاً حكومياً أو عسكرياً، كما تم تحديد عدد أعضاء المجلس بـ(٧٥) عضواً ينتخبون كل ثلاث سنوات من قبل عُمد البلاد وشيوخها وأعيانها في المدن المصرية، ويكون توزيعهم على الأقاليم حسب تعداد السكان فلزم إن ينتخب من كل مديرية نائب أو اثنين حسب حجم تلك المديرية، باستثناء القاهرة التي كان لها ثلاثة نواب، فأصبح كل مصري أهلاً للحصول على الحقوق السياسية دون النظر إلى دينه[٣]. وقد حرص اسماعيل باشا على دخول الأقباط ذلك المجلس اذ قال لنوبار باشا[٤] "**عندنا أقباط أيضا بين المنتخبين وقد فتحنا الأبواب للمسلمين والأقباط دون تمييز**"[٥] ومن ذلك الحين أصبح الأقباط متواجدين في المجالس النيابية، فالأقباط في ذلك يملكون ميراث غني من المشاركة السياسية، ليس في مشاركتهم في المجالس

النيابية فقط، بل تولي العديد منهم مناصب قيادية في البرلمانات المصرية المتعاقبة، منهم ويصا واصف[٦] رئيس البرلمان في عام ١٩٢٨، وزكي ميخائيل بشارة وكيل مجلس الشيوخ عام ١٩٤٥، وعزيز مشرفي وكيل مجلس النواب عام ١٩٤٩[٧] والجدول رقم (١) يبين أعداد ونسبة النواب الأقباط خلال المدة ١٩٢٤ – ١٩٥٢.

جدول رقم (١) يبين أعداد ونسبة النواب الأقباط قياساً بالنواب المصريين للمدة (١٩٢٤ – ١٩٥٢)[٨].

الدورة النيابية	العدد الكلي للنواب	النواب الاقباط	النسبة
١٩٢٤	٢١٤	١٦	% ٧.٥
١٩٢٥	٢١٤	١٥	% ٧.٤
١٩٢٦	٢١٤	١٧	% ٨
١٩٢٩	٢٣٥	٢٣	% ٩.٨
١٩٣١	١٥٠	٤	% ٢.٦
١٩٣٦	٢٣٢	٢٠	% ٨.٨
١٩٣٨	٢٦٤	٦	% ٢.٣
١٩٤٢	٢٦٤	٢٧	% ١٠.٢
١٩٤٥	٢٦٤	١٢	% ٤.٥
١٩٥٠	٣١٩	١٠	%٣.١

تباينت أعداد النواب الأقباط في البرلمان المصري طيلة المدة (١٩٢٤ – ١٩٥٠)، ومثلت الدورة النيابية للعام ١٩٣٨ أقل نسبة تمثيل، بينما مثلت الدورة النيابية للعام ١٩٤٢ أعلى نسبه لهم، وسبب ذلك التباين يعود إلى مشاركة حزب الوفد الذين يمثلون فيه نسبة كبيرة في تلك الانتخابات.

مثل الأقباط جزء مهم من قيادات حزب الوفد طيلة المدة (١٩١٩ _ ١٩٥٢)، ولأن جمال عبد الناصر قام بحل الأحزاب في ١٨ كانون الأول ١٩٥٣، فكان من الصعب على مرشحيهم الفوز بمقعد في مجلس النواب دون الاستناد إلى حزب معين، ففي انتخابات ١٩٥٧ لم يفز سوى القبطي (فايق فريد) ممثلاً عن دائرة انتخاب شبرا، ولم يفز أي قبطي في المجلس النيابي بعد الوحدة بين مصر وسوريا عام (١٩٥٨ _ ١٩٦١) والسبب في ذلك ان الانتخابات كانت فردية ممثلين عن دوائر انتخابية والمرشح القبطي لايمكن ان ينافس المرشح المسلم[٩]. وهو ما

دفع بجمال عبد الناصر إلى حل مسألة عدم تواجد الأقباط في المجلس النيابي دستورياً[١٠]. إذ نصت المادة التاسعة والأربعون من دستور عام ١٩٦٤"... **لرئيس الجمهورية أن يعين عدداً من الأعضاء لايزيد عددهم على عشرة أعضاء ....**"[١١].

كان جمال عبد الناصر دائماً ما يختار النواب العشرة من الأقباط لسد الفراغ الذي تركه عدم وجود قبطي في المجلس المذكور، وتطلب الحكومة من الكنيسة القبطية تقديم عشرة أسماء من النخبة القبطية كي يكونوا نواباً في مجلس الامة دائماً[١٢]. فضلاً عن ذلك عمل المرشحون للحصول على تزكية الكنيسة للدخول في الانتخابات، وكان يُشترط أيضاً ان يكون ولائهم للنظام، وهذا ما تقرره تقارير رجال الامن المصري[١٣].

في عهد الرئيس انور السادات (١٩٧٠ – ١٩٨١) تواجد الأقباط أيضاً في مجلس الامة أو مجلس الشعب _ كما أسماه السادات _ طيلة مدة حكمه بين الانتخاب والتعيين من قبله، ودأب السادات على ما عمل عليه عبد الناصر بترشيح نواب مُزكين من الكنيسة، لذلك أخذ يطلب من البطريرك شنودة الثالث[١٤] ترشيح عدة أسماء من الكنيسة لاختيارهم أعضاء لمجلس الشعب[١٥]، ومثل النواب حلقة وصل مع رئاسة الجمهورية أو رئاسة مجلس الشعب، فاذا كان للكنيسة طلب أو مشكلة يمكنها ان تقابل أحد أعضاء مجلس الشعب لنقل ذلك إلى رئاسة الجمهورية، فكان البطريرك شنودة الثالث يلتقي دائماً بأعضاء مجلس الامة ومجلس الشعب من الأقباط للتباحث حول القوانين المقترحة في المجلس، فضلاً عن آرائه في طرح القضايا القبطية[١٦]. وعمل البطريرك شنودة الثالث على ترشيح رجال الدين للانتخابات النيابية ممثلين عن الأقباط، وأول قبطي أصبح عضواً في مجلس الشعب لعام ١٩٧١ القمص بولس باسيلي[١٧] عن دائرة شبرا[١٨].

بررت الكنيسة القبطية انخفاض وجود الأقباط وانعدامه في المجالس النيابية إلى انخفاض عدد الأقباط في المدن نتيجة هجرتهم إلى الريف وخارج مصر، والمقاعد النيابية توزع بشكل غير عادل على مراكز المدن ويهمل الريف، فضلاً عن ان المرشحين الفائزين منتمين لحزب السلطة[١٩].

أكد البطريرك شنودة الثالث ان تعيين النواب الأقباط في مجلس الشعب لايمثل حجمهم الحقيقي، لذلك رأس في ٢٤ شباط ١٩٧٥ اجتماعاً ضم عدد من رجال القانون ورجال الدين، وطالبوا بتمثيل الأقباط في المجالس المحلية وفي الاتحاد الاشتراكي بتمثيل يتوازن مع أعدادهم، وفي ١٩ تموز ١٩٧٥ عقد اجتماع مع كهنة كنائس الاسكندرية، وطالبهم بأجراء تعداد للأقباط لمعرفة اعدادهم[٢٠]. والجدول رقم (٢) يبين اعداد النواب الأقباط للمدة (١٩٥٧ – ١٩٨١). وكانت مصر تقوم بتحديث سجل ناخبيها في شهر كانون الأول من كل عام، ونظراً لاهتمام الكنيسة بالانتخابات لذا كانت دائماً ما تدعو الأقباط دائماً إلى تقييد أسمائهم في سجلات الناخبين وضرورة

الحصول على بطاقة الناخب التي تسمح لهم بأداء حقهم الوطني في انتخاب مجلس الشعب أو انتخابات المجالس المحلية[٢١].

جدول رقم (٢) يبين أعداد النواب الأقباط في كل دورة انتخابية للمدة (١٩٥٧ – ١٩٩٥)[٢٢].

الدورة البرلمانية	عدد النواب	النواب المنتخبون	النواب المعينون	المجموع الكلي
١٩٥٧ – ١٩٥٨	٣٥٠	١	٠	١
١٩٥٨– ١٩٦١	٦٠٠	٠	٠	٠
١٩٦٤ – ١٩٦٨	٣٥٠	١	٨	٩
١٩٦٩ – ١٩٧١	٣٤٨	٢	٧	٩
١٤ ايار ١٩٧١ –٧ ايلول ١٩٧١	٣٦٠	٣	٩	١٢
١٩٧١ – ١٩٧٤	٣٦٠	٠	٨	٨
١٩٧٤ – ١٩٧٨	٣٦٠	٤	١٠	١٤
١٩٧٨ – ١٩٨١	٣٩٢	٤	١٠	١٤
١٩٨٤ – ١٩٨٧	٤٦٨	٤	٥	٩
١٩٨٧ – ١٩٩٠	٤٥٨	٦	٤	١٠
١٩٩٠ – ١٩٩٥	٤٥٤	١	٦	٧

بين الجدول اعلاه عن فوز قبطي واحد في مجلس الامة للدورة (١٩٥٧ – ١٩٥٨)، ولم يفز أي قبطي في برلمان الجمهورية العربية المتحدة، وفي الدورتين اللاحقتين لم يفز سوى ثلاثة أقباط، وكان جمال عبد الناصر يستكمل العدد لهم كي يوصلهم إلى تسعة نواب، ويعود سبب عدم فوز الأقباط إلى وضع الدين عاملاً أساسياً في الانتخاب من قبل المصريين في ذلك الوقت، ويبين الجدول خلو المدة (١٩٦١ – ١٩٦٤) من وجود مجلس الامة في مصر. وفي عهد السادات كانت نسبة انتخاب النواب الأقباط أكثر من عهد جمال عبد الناصر، لأن هناك أقباطاً انضموا للحزب الوطني الديمقراطي[٢٣] الذي يرأسه السادات، ونتيجة ازدياد اعداد مجلس الشعب زاد عدد النواب الفائزين في مجلس النواب المصري حتى وصلوا الى ستة نواب في انتخابات عام ١٩٨٧، كما سجلت المدة

(١٩٨١_١٩٨٤) خلوا من المجالس النيابية في مصر فأول انتخابات برلمانية أُجريت في عهد محمد حسني مبارك هي في عام ١٩٨٤.

الترشيح للانتخابات

جاءت أهمية انتخابات ١٩٩٥ النيابية في مصر نظراً لعدد القوى الحزبية و السياسية المشاركة فيها، والتي ضمت مختلف الاتجاهات والتيارات السياسية حيث وصفت أنها أهم وأكبر انتخابات برلمانية، فضلاً عن ارتفاع نسبة المصوتين فيها إذ بلغت ٥٠% تقريباً إذ أدلى أكثر من (١٠,٠٠٠,٠٠٠) مليون ناخب من أصل (٢١,٠٠٠,٠٠٠) مليون ناخب يحق لهم الانتخابات، مقابل ٤٠% في انتخابات ١٩٩٠ التي فيها اجمالي الناخبين (١٦,٠٠٠,٠٠٠) ناخب تقريباً شارك منهم (٦,٠٠٠,٠٠٠) ناخب تقريباً، فضلاً عن ارتفاع عدد المرشحين الى (٣٩٨٠) مرشح أي بنسبة زيادة (٦٧%)، كان من بينهم (٣١٥٠) مرشح مستقل، أي بنسبة (٧٩%)، أما مرشحي الأحزاب فكان عددهم (٨٣٠) مرشح، إذ شارك فيها أربعة عشرة حزب، مقارنة بانتخابات عام ١٩٩٠ التي لم يشارك فيها سوى الحزب الوطني الحاكم وحزب التجمع الوطني[٢٤]، فضلاً عن زيادة عدد المرشحين من النساء إذ رشحت (٨٦) امرأة فازن منهن خمسة فقط[٢٥].

أما فيما يخص الشأن الانتخابي القبطي فقد قاد مثقفون أقباط حملة واسعة قبل الانتخابات لنبذ السلبية عند الأقباط وضرورة المشاركة الواسعة في الانتخابات، وشارك البطريرك شنودة الثالث فيها قائلا: "**على الدولة ان تضع النظم الديمقراطية التي ينجح فيها الأقباط في الانتخابات كما وضعت من قبل نظاماً ينجح من خلاله العمال والفلاحون**"، وجاءت تلك الدعوة وسط تفاؤل من قبل الأقباط بعد تصاعد العنف ضدهم في الأعوام التي سبقت الانتخابات مما خلف تصوراً حول رغبة السلطة في الوجود القبطي في المجلس الجديد، فضلاً عن الترويج لها بأنها انتخابات نهاية القرن العشرين والدخول للقرن الحادي والعشرين وانها ستكون ديمقراطية[٢٦]. وحثاً عليها أصدر البطريرك شنودة الثالث بياناً رسمياً طالب فيه الأقباط بالذهاب الى صناديق الاقتراع، وطالبهم قبل ذلك بتقييد اسمائهم في سجل الناخبين[٢٧].

رشح الحزب الوطني ٤٣٩ مرشح لتغطية ٢٢٢ دائرة انتخابية هو مجموع الدوائر الانتخابية في مصر[٢٨]، إلا أن قوائمه خلت ولأول مرة من المرشحين الأقباط وهذا ما قلدته الاحزاب الاخرى من التقليل من المرشحين الأقباط او عدم ترشيحهم ضمن قوائمها، ليس هذا فحسب بل أن الذين رشحتهم بعض الاحزاب رشحتهم في مدن الوجه البحري أكثر من مرشحي مدن الوجه القبلي الذي يمثل أغلبية الوجود القبطي قياسا بالمدن الأخرى[٢٩].

لم يصدر تصريح رسمي عن الحزب الوطني بشأن عدم ترشيح قبطي ضمن مرشحيه، غير أنه سبق ذلك تصريح في ٧ حزيران ١٩٩٥ لأمين عام الحزب الوطني يوسف والي[٣٠] أثناء انتخابات مجلس الشورى "**بأن الحزب الوطني رفض ترشيح الأقباط لان الدوائر واسعة جداً ويخشى معها سقوطهم وعدم نجاحهم**" ومعللاً بأن الأقباط يتم

تمثيلهم من خلال التعيين الرئاسي، ولا يريد أن يشتت أصوات الحزب بهم وهو مقتنع من عدم فوزهم، ورأى الأقباط في التعيين نقص في وطنيتهم ومصداقيتهم، واستغرب البطريرك شنودة الثالث من ذلك الموقف مستفهماً "**كيف لم يرشح الحزب الوطني حتى أربعة أقباط من اربعمائة وأربعة وأربعون** _ عدد نواب مجلس الشعب_ " [٣١]. مؤكداً أن الأقباط شعروا بالإحباط نتيجة استبعاد الحزب الوطني وبعض الاحزاب الأخرى لهم عن الترشيح، وأكد تبرير الحزب الوطني بأنه غير مقبول [٣٢]. ربما كان البطريرك يخشى ان يؤدي موقف الحزب الوطني الى مزيد من التوتر الطائفي واذكاء نوازع الطائفية والتمييز الديني والتطرف لدى بعض الشباب القبطي.

وفي ذلك السياق اعلن الأمين العام المساعد للحزب الوطني كمال الشاذلي أن تحديد المرشحين على أساس الكفاءة والجدارة للعضوية وسجل الخدمات التي قدموها لناخبيهم والسمعة الطيبة والالتزام بتعليمات الحزب[٣٣]. لا يستبعد الباحث ان تكون العلاقات الشخصية لقادة الحزب مع بعض الشخصيات دوراً في ترشيحهم عنه.

في اطار الدعاية الانتخابية اعتمد الحزب الوطني الديمقراطي على صلاته بالرئيس محمد حسني مبارك كمصدر رئيسي للدعاية، فخلال المدة التي سبقت الانتخابات كانت الملصقات الرسمية للحزب عبارة عن صوراً كبيرة للرئيس وهو يلوح للمصريين واسم الحزب مكتوباً ببساطة في أسفل الملصق، كما ان مرشحي الحزب ركزوا على هذه الرابطة، مؤكدين بأن حزب الرئيس هو الحزب الأقوى[٣٤].

ان جميع الاحزاب التي رشحت أقباط ضمن قوائمها ارادوا التعبير عن الوحدة الوطنية ومناهجهم، فمثلاً حزب العمل[٣٥] فانه اراد ازالة صورة الحزب المؤيد لجماعات العنف والمناهض للبطريرك شنودة الثالث، ومن هنا سعى لترشيح بعض الأقباط وترك لهم حرية العمل بعيداً عن شعاره (الاسلام هو الحل) ومع ذلك لم يرشح ضمن قوائمه سوى أثنين، الأول في الإسكندرية، والثاني في القاهرة في دائرة المعهد الفني وانسحب قبل الانتخابات، فضلاً عن رفض صريح من قبل الكنائس القبطية لهم لأنهم ضمن حزب العمل، أما حزب الوفد الجديد[٣٦] فقد اراد ازالة صورة الحزب الذي تحالف مع الاخوان المسلمين سابقاً، والعودة الى تراثه في الوحدة الوطنية، لاسيما بعد تعيينه القبطي سعيد فخري عبدالنور[٣٧] سكرتيراً عاما للحزب[٣٨]، وركز كثيراً على دعايات انه حزب الوحدة الوطنية الذي حملت دعايته الانتخابية صوراً لأربعة شخصيات تمسك أيدي بعضها البعض في انسجام، وهم فلاح يرتدي الجلباب، ورجل حضري يرتدي ملابس غربية، ورجل دين مسلم وكاهن يرتديان زيهما الديني والجدول رقم (٣) يبين عدد المرشحين ونسبة المرشحين الأقباط ضمنهم وعدد الدوائر الانتخابية وغيرها[٣٩].

جدول رقم (٣) يبين اعداد المرشحين الأقباط وعدد دوائرهم ونسبتهم بالنسبة للمرشحين الآخرين[٤٠].

عدد مقاعد مجلس	إجمالي عدد المرشحين	عدد الدوائر الانتخابية	عدد الدوائر المرشح	عدد المرشحين الأقباط	نسبة المرشحين الأقباط	عدد المقاعد التي يتنافس عليها	نسبة المقاعد التي يتنافس عليها

الشعب	لهذه المقاعد		فيها أقباط			المرشحين الأقباط	المرشحين الأقباط
٤٤٤ مقعد نيابي	٣٨٩٠ مرشحاً	٢٢٢ دائرة انتخابية	٣٤ دائرة انتخابية	٥٧ مرشحاً	١,٤٦ %	٣٩ مقعد	٨,٧ %

في اسيوط ذات الوجود القبطي الأكثر في مدن مصر اعلن قبطيان مرشحان عن دائرة (البندر) وهم كل من المهندس عياد جرجس والذي رشح في انتخابات عام ١٩٨٧ عن حزب الوفد ومستقلاً في انتخابات ١٩٩١، والمرشح الثاني هو نصري كامل مهندس معماري ورشح لأول مرة، المهم في الأمر أن هذه المرة الأولى التي تنافس فيها قبطيان على مقعد، لكنهما لم يفوزا به[٤١].

جدول رقم (٤) يبين فيه أسماء مرشحي الأحزاب من الأقباط ودوائرهم الانتخابية لعام ١٩٩٥[٤٢].

الحزب الذي رشح ضمنه	اسم المرشح	اسم المدينة	اسم الدائرة
حزب الوفد	منير فخري عبد النور	القاهرة	الوايلي
	ميلاد صاروفيم	القاهرة	شبرا
	رمزي زقلمه	القاهرة	الساحل
	جورج عبد الشهيد	الإسكندرية	غربال
	رمسيس اسعد إبراهيم	الإسكندرية	كرموز
	أنور داوود غبريال	سوهاج	المراغة
	فؤاد راجي جرجس	المنيا	سمالوط
	إبراهيم حبيب	الشرقية	ديرب نجم
	عاطف نجيب	الدقهلية	ميت غمر
حزب العمل	صموئيل الضبع	الإسكندرية	العطارين واللبان

الحزب الذي رشح ضمنه	اسم المرشح	اسم المدينة	اسم الدائرة
حزب الاحرار	موريس كمال جرجس	الإسكندرية	غربال
	عادل نجيب بشاي	الإسكندرية	محرم بك
حزب التجمع	وجيه خيري شكري	المنيا	بندر المنيا
مرشح مستقل	فايق اخنوخ جرجس	القاهرة	المعهد الفني
	وليم ذكرى زخاري	القاهرة	روض الفرج
	صبري فهيم جرجس	القاهرة	روض الفرج
	عبد السميع فؤاد سليمان	القاهرة	شبرا
	كرم جورج الياس	القاهرة	شبرا
	صليب متى ساويرس	القاهرة	شبرا
	روفائيل بولس تاودورس	القاهرة	شبرا
	ميلاد صاروفيم مرقس	القاهرة	شبرا
	نجيب جبرائيل ميخائيل	القاهرة	شبرا
	فرنك فرج سيادة	القاهرة	شبرا
	إيليا شنودة بخيت	القاهرة	الزاوية الحمراء
	سعد قرياقص سويرس	القاهرة	الزاوية الحمراء
	سيمون سمعان متى	القاهرة	الزاوية الحمراء
	نشأت أنور حلمي	القاهرة	قسم شرطة المطرية
	إسرائيل يوسف سيدهما	القاهرة	قسم حدائق القبة
	لغونس عبد النور حنا	القاهرة	قسم حدائق القبة
	بشري عطا الله اسعد	القاهرة	قسم شرطة عابدين
	زكريا ميخائيل لوقا	القاهرة	مصر القديمة
	ممدوح باسيلي نخلة	القاهرة	مصر القديمة

الحزب الذي رشح ضمنه	اسم المرشح	اسم المدينة	اسم الدائرة
	مجدي نجيب جرجس	القاهرة	قسم البساتين
	فوزي فؤاد إبراهيم	البحيرة	قسم الدلنجات
	حليم عطا الله يوسف	البحيرة	قسم وادي النطرون
	عاطف نجيب داوود	الدقهلية	مركز شرطة ميت غمر
	معوض فوزي سليمان	الدقهلية	مركز شرطة ميت غمر
	نجيب باسيلي تادرس	الغربية	دائرة قسم اول طنطا
	امير وجدي صرابامون	المنوفية	مركز شرطة البتانون
	وجيه شكري ساويرس	المنيا	مركز شرطة المنيا
	فؤاد راجي جرجس	المنيا	مركز شرطة سمالوط
	وجيه أنور لمعي	المنيا	مركز شرطة ملوى
	صابر كامل جيد	أسيوط	قسم أول شرطة اسيوط
	عياد جرجس عبده	أسيوط	قسم أول شرطة اسيوط
	صبحي سليمان ميخائيل	سوهاج	مركز شرطة المراغة
	أنور داود غبريال	سوهاج	مركز شرطة المراغة
	القمص شنودة عبد المسيح	سوهاج	دائرة مركز شرطة ساقلته
	شنودة مسعد شنودة	سوهاج	مركز شرطة المنشأة
	سليم عبد الملك بشاي	سوهاج	مركز شرطة جرجا
	منير خاري عوض	سوهاج	مركز شرطة جرجا
	هدرة صدقي بباويس	اسوان	دائرة مركز شرطة أسوان
	سامي وليم اسطفانوس	اسوان	دائرة مركز شرطة اسوان
	شحات قديس إبراهيم	اسوان	دائرة مركز شرطة ادفو
	نبيل عجايبي جرجس	بورسعيد	مركز قسم بور فؤاد

الحزب الذي رشح ضمنه	اسم المرشح	اسم المدينة	اسم الدائرة
	مجدي عازر سيد	بورسعيد	مركز قسم بور فؤاد
	كمال مجلع سليمان	الإسماعيلية	قسم أول اسماعيلية
	مجدي حلمي بشارة	الإسماعيلية	قسم أول اسماعيلية
	أنور فرح بشاي	الإسماعيلية	مركز شرطة التل الكبير
	يعقوب غالي سليمان	الإسماعيلية	مركز شرطة القنطرة غرب
	جميل راتب	السويس	مركز شرطة الاربعين
	سمير حارص عجايبي	البحر الأحمر	مركز شرطة الغردقة

يبين الجدول أعلاه بأن مدينة القاهرة أكثر المدن من حيث أعداد المرشحين الأقباط، كونها العاصمة المصرية وأكثر المدن بحصة المقاعد المخصصة لها في المجلس إذ أن حصتها هي (٥٠) مقعداً، إذ بلغ عددهم (٢٣) مرشحاً، وكان المرشحون الأقباط (٨) منهم في دائرة شبرا، و(٣) في دائرة الزاوية الحمراء، و(٢) في كل من دائرة قسم حدائق القبة، ودائرة مصر القديمة ودائرة روض الفرج، والبقية في الدوائر الاخرى، أما في الإسكندرية فقد رشح (٥) مرشحين في دوائر مختلفة، و(٦) مرشحين في مدينة سوهاج التي جاءت كأنت أكثر مدن مصر استقراراً امنياً، و(٤) في مدينة الإسماعيلية، وتوزعت باقي الترشيحات على السويس والمنيا واسوان والبحر الأحمر.

جدول رقم (٥) يبين عدد المرشحين الأقباط ونسبتهم ضمن مرشحي بعض المحافظات[٤٣].

المحافظة	مجموع المرشحين	عدد المرشحين الأقباط	نسبة المرشحين الأقباط
القاهرة	٥٢٨	٢٣	% ٤.٣
الإسكندرية	٢٦١	٥	% ١.٩
بور سعيد	٧١	٢	% ٢.٨
الإسماعيلية	٥٦	٤	% ٧.١
البحر الأحمر	٤٣	١	% ٢.٣
أسيوط	٩٢	٢	% ٢.١
المنيا	١٠٨	٣	% ٢.٧

البحيرة	٢١١	٢	% ٠.٩٤
الدقهلية	٤١٧	٢	% ٠.٤
الغربية	٢٨٧	١	% ٠.٣
المنوفية	١٤٠	١	% ٠.٧
سوهاج	٢٠٢	٦	% ٢.٩
اسوان	٩٧	٣	٣% تقريباً
السويس	٤٨	١	% ٢.٠٨

اجراء الانتخابات

اجريت انتخابات مجلس الشعب وبنظام الترشيح الفردي يوم الاربعاء المصادف ٢٩ تشرين الثاني ١٩٩٥ في (٣٦٠٠٠) لجنة انتخابية بين (٣٨٩٠) مرشح يمثلون (١٤) حزب تنافسوا فيما بينهم للحصول على (٤٤٤) مقعد في مجلس الشعب[٤٤]. واسفرت نتائج الجولة الأولى عن فشل جميع المرشحين الأقباط في الفوز للدخول الى مجلس الشعب باستثناء حصول خمسة منهم على عدد من الأصوات تؤهلهم للمنافسة في الجولة الثانية، وهم كل من: (صليب متى ساويرس عن دائرة شبرا في القاهرة، وفايق اخنوخ جرجس عن دائرة المعهد الفني في القاهرة، ومنير فخري عبد النور عن دائرة الوايلي في القاهرة، وايليا شنودة عن دائرة الزاوية الحمراء في القاهرة، وصبحي سليمان عن دائرة المراغة في مدينه سوهاج)[٤٥].

بعد اجراء الجولة الثانية للانتخابات في ٧ كانون الأول ١٩٩٥، لم يتمكن اي مرشح قبطي من الخمسة الفائزين في الجولة الأولى من الفوز بعضوية مجلس الشعب، والسبب لأنهم لم يكونوا ضمن قوائم الحزب الوطني[٤٦]. حتى في مدينة اسيوط التي يسكنها ما يقارب المليون قبطي من اجمالي سكانها البالغ عددهم خمسة ملايين تقريباً، لم يفز أي مرشح قبطي[٤٧]. كان من المفترض على الحزب الوطني ان يرشح أحد الأقباط في مدينة أسيوط لكنه لم يقم بذلك.

عدم الفوز ذلك أدى بالرئيس محمد حسني مبارك وجرياً على ما سبق بتعيين ستة أقباط أعضاءً في المجلس، مما أثار الأقباط كونهم جميعاً من أعضاء الحزب الوطني الحاكم وليس لهم تاريخ سياسي وموالون للحكومة، والجدول رقم (٦) يبين أسماء ومحافظات المرشحين ووظائفهم ومؤهلاتهم العلمية[٤٨]. مال الرئيس الى تعيين الموالين له في المجالس كي يضمن ولائهم أفضل من المنتخبين.

جدول رقم (٦) يبين أسماء ومحافظات المرشحين ومؤهلاتهم العلمية و وظائفهم[٤٩].

الاسم	الانتماء الحزبي	المحافظة	تاريخ الميلاد	المؤهل العلمي	الوظيفة
فتحي قزمان مرقص	الحزب الوطني	القاهرة	١٩٣٧/٨/٢٩	بكالوريوس في الهندسة، وماجستير في العلوم العسكرية زميل اكاديمية ناصر العسكرية	رئيس مجلس هيئة الإدارة القومية لمعاهد الشرب والصرف الصحي
ادوارد غالي الذهبي	الحزب وطني	القاهرة	١٩٣١/٧/٣٠	دكتوراه في العلوم الجنائية	رئيس هيئة قضايا الدولة
انجيل بطرس سمعان	الحزب الوطني	الجيزة	١٩٢٣/١٠/٣	دكتوراه في الادب	عضو لجنة الترجمة في المجلس الأعلى للثقافة
يسرية نصيف لوزة	الحزب الوطني	القاهرة	١٩٣٦/٣/١	بكالوريوس تجارة، ماجستير إدارة اعمال من الجامعة الامريكية	مستشارة مالية
هناء سمير جبرا	الحزب الوطني	القاهرة	١٩٣٦/١٠/٢٧	دكتوراه في الادب	أستاذ مساعد في كلية الآداب جامعة القاهرة
جورج فيليب جرجس	الحزب الوطني	الجيزة	١٩٢٩/١٢/١٨	بكالوريوس علوم، وماجستير في العلوم الجيولوجية	استاذ في كلية العلوم

يتضح من الجدول أعلاه ان المعينون جميعهم من المنتمين للحزب الوطني وأربعة منهم من القاهرة واثنان من الجيزة، واثنتان منهم من النساء.

مهما يكن من أمر فقد فاز الحزب الوطني ب ٣١٧ نائب أي بنسبة ٧١.٥ % من مقاعد المجلس، وهذا تراجع في شعبيته قياساً بالانتخابات السابقة قد وصلت في انتخابات عام ١٩٨٤ الى ٨٧% وفي انتخابات ١٩٨٧ الى ٧٨.٦ % وفي انتخابات ١٩٩٠ الى نسبة ٨١% [٥٠]. واسفرت الانتخابات عن فوز حزب الوفد ب(٦) مقاعد، وحزب التجمع بـ(٥) مقاعد، ومقعدان للحزب الناصري وحزب الاحرار، و (١١٤) مقعد للمستقلين[٥١].

أما فيما يخص العنف الذي رافق الانتخابات فقد وصفت بأنها اعنف انتخابات جرت في مصر، إذ قتل فيها (٦٠) شخصاً، وجرح ما يقارب الـ(٨٠٠) آخرين، فضلاً عن شكاوى احزاب المعارضة واتهامهم الهيئة المسؤولة عن اجراء الانتخابات بمحاباة مرشحي الحزب الوطني، وزعمت ١٤٩ شكوى أن مديري مراكز الاقتراع رفضوا فتح صناديق الاقتراع للتأكد من أن الصناديق كانت فارغة قبل بدء التصويت[٥٢].

اما المرشحين الأقباط فقد تقدم بعضهم بشكاوي تضمنت تغيير الأسماء وصعوبة العثور على اسماء الناخبين الأقباط في السجلات، وجاء في طعن المرشح وجيه شكري عن دائرة بندر المنيا معلومات حول تغيير اسماء ٩٠% من ناخبي قريه (نزلة عبيد) التي تضم ٣٠٠٠ قبطي، والشكوى نفسها جاءت من القمص متى ساويرس عن دائرة شبرا مهمشة الذي لم يجد اسمه في سجل الناخبين، كما وجد القس برام جرجس اسمه في السجل ابرام مصطفى، وشكى المرشح القبطي وجيه خيري عن دائرة الأزبكية من ان مكبرات الصوت التابعة لأنصار المرشح الحكومي المنافس عبد الاحد جمال الدين رددت شعارات طائفية من قبيل (قل هو الله احد مرشحكم عبد الاحد)، وشكى المرشح القبطي صبحي سليمان عن دائرة المراغة في مدينة سوهاج من عدم السماح له بالدخول الى مناطق ذات غالبية إسلامية، أما المرشح سعد قرياقص عن دائرة الزاوية الحمراء فقد القي القبض عليه مع (٤١) من أنصاره وبدون سبب من قبل الشرطة يوم الانتخابات[٥٣].

شكلت تلك النتيجة الصفرية صدمة قوية بالنسبة للأقباط وأثار استيائهم وحملوا السلطة مسؤولية هذه السابقة البرلمانية الخطيرة، وأتسم الخطاب القبطي بالغضب والانفعال، إذ كتب رمزي زقلمة في صحيفة الوفد بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩٩٥ مقالاً بعنوان (لم ينجح أحد ... والبقية في حياتكم يا أقباط مصر) تضمن تعمد الحكومة تزوير الانتخابات، وظهرت كتابات اخرى تدعو الى انسحاب الأقباط من الحياة السياسية بعد تلك النتائج المحبطة[٥٤].

اتسمت انتخابات ١٩٩٥ بالتدخل من قبل الحزب الحاكم وسطوة المال في شراء الأصوات، وعقب عدم فوز اي قبطي بمقعد نيابي طرحت عدة اقتراحات لزيادة المشاركة السياسية للأقباط، منها أولاً اجراء تعديل في الدستور لضمان التمثيل القبطي وتخصيص كوتا لهم، إلا أن الأقباط رفضوا الكوتا لأنهم يرون في أنفسهم جزءً لا يتجزأ من الشعب المصري وليسوا اقلية، اما المقترح الثاني جاء بتخصيص بعض الدوائر الانتخابية للمرشحين الأقباط فقط، على أن يكون انتخاب المسلمين والأقباط مخصصة لهم، إلا أن هذه الفكرة لم تلقِ قبولاً أيضاً لا سيما وأنها لم تنجح أيضاً في عهد جمال عبد الناصر، اما المقترح الثالث جاء بضرورة تعيين ١٠ من الشخصيات القبطية ذات النفوذ

الأكثر في المجتمع القبطي وليس من اختيار السلطة، كما كانت هناك مطالبات شعبية بضرورة مساندة الحزب الوطني لهم مرشحين اقباط مؤثرين في الانتخابات القادمة(٥٥). يرى الباحث أن السلطة أرادت البقاء على أن تكون الكنيسة ممثله سياسية للأقباط فضلاً عن دينية كي يسهل عليها التعامل معها.

خاتمة:

تعد مسألة التمثيل النيابي للأقباط في المجالس النيابية مشكلة عانى ويعاني منها الأقباط كثيراً بدأت منذ عام ١٩٥٢ تحديداً، وعلى الرغم من اقتراح بعض الحلول لحلها، الا انها بقيت ولا تزال قائمة، ففي انتخابات عام ١٩٩٥ لم يفز أي مرشح قبطي وسبب ذلك يعود الى: عدم ترشيح الحزب الوطني الحاكم لهم ضمن قوائمه، وعدم مراعاته للتنوع الديني في المجتمع المصري، فضلاً عن عدم مشاركة الأقباط بصورة أكبر في الادلاء بأصواتهم، كما أن النظام الانتخابي لم يوفر منافسة عادلة يضمن مرشحيهم من خلالها الوصول الى البرلمان، وتشتت اصواتهم بين أكثر من مرشح في الدائرة الواحدة، فضلاً عن ادلاء بعض الناخبين بأصواتهم لغير القبطي لعلمهم المسبق أنهم لن يفوزوا بسبب التزوير لصالح مرشحين الحزب الوطني الحاكم، الذي استخدم السلطة بحرمان بعض الناخبين من الإدلاء بأصواتهم، ومضايقه بعض المرشحين في دعاياتهم.

هكذا كانت انتخابات ١٩٩٥ مثالا على تهميش الأقباط عن الدور السياسي ، مما يجب على الحكومات مراعاة وجود الأقباط في مجلس النواب كونه يحافظ على تعددية المجتمع التي تربى على وجود الآخر الديني لأن نفي الآخر يترتب عليه العداوة.

(١) للمزيد حول مواد اللائحة الأساسية والنظامية. ينظر: عبد الرحمن الرافعي، عصر اسماعيل، ج٢، ط٤ ، دار المعارف، (القاهر،١٩٨٧)، ص ص ٣١٤ – ٣٢٤.

(٢) طارق البشري، المسلمون و الاقباط في اطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ٣٢.

(٣) عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والحياة الاجتماعية والسياسية في مصر ١٧٩٨ – ١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة القادسية، ٢٠١٤، ص ١١٢.

(٤) نوبار باشا: ولد عام ١٨٢٥ في ازمير من اسرة ارمنية ، عمل سكرتيرا لبوغوص بك وزير لتجارة والعلاقات الخارجية ، وعمل سكرتيراً لولي العهد إبراهيم باشا عام ١٨٤٥ ومن بعده لعباس باشا الأول الذي منحه بدوره لقب (بك) ، أصبح أول رئيس وزراء لمصر، إذ شغل المنصب ثلاث مرات الوزارة الاولى كانت من ٢٨ اب ١٨٧٨ حتى ٢٣ شباط ١٨٧٩ والوزارة الثانية من ١٠ كانون الاول ١٨٨٤ حتى ٩ تموز ١٨٨٨، ومن ١٥ نيسان ١٨٩٤ حتى ١٢ تشرين الثاني ١٨٩٥، توفي عام ١٨٩٩. للمزيد ينظر: الياس الأيوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي اسماعيل باشا، مكتبة مدبولي، ط٢، مج ٢، (القاهرة، ١٩٩٦)، ص ص ١٤٩ – ١٦٦.

(٥) جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢، دون مطبعة، (القاهرة، ١٩٥١)، ص ٢٤٠.

(٦) ويصا واصف: ولد في مدينة طهطا عام ١٨٧٣، انضم في بداية حياته إلى الحزب الوطني برئاسة مصطفى كامل، وهذا ما رفضه الأقباط بسبب سياسة الحزب الدينية، انضم إلى الوفد المصري عام ١٩١٩، وتولى رئاسة مجلس النواب عام ١٩٣٠، صاحب قضية فتح أبواب مجلس النواب التي أمر الملك فؤاد بإغلاقها، توفي عام ١٩٣١. للمزيد ينظر: لمعي المطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، ط٢، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص ص ٦٥٢ – ٦٦١.

(٧) اسحاق إبراهيم، كوتا الأقباط واقع جديد ام تجميل للصورة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد ٦٧، تموز ٢٠١٧، مج ١٧، ص ١٢١.

(٨) الجدول نقلاً عن: نبيل لوقا، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، دار البباوي، (القاهرة، ٢٠٠١)، ص ٢٠٨.

(٩) عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والتطورات السياسية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٨١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٢١، ص ص ١٢٣_ ١٢٦؛ انطونيوس الانطواني، وطنية الكنيسة القبطية، ج٢، ط٢، هارموني للطباعة (القاهرة، ٢٠٠٢)، ص ٣٠ .

(١٠) د. ع. و، م _ ٢ / ١١٠١، ٥ ايلول ١٩٨٤.

(١١) الوقائع المصرية، دستور مصر لعام ١٩٦٤، العدد ٦٩ أ ، ٢٤ اذار ١٩٦٤، ص ١١؛ محمد حماد، قصة الدستور المصري معارك و وثائق ونصوص، مكتبة جزيرة الورد، (القاهرة، ٢٠١١)، ص ٣٤٥.

(١٢)عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والتطورات السياسية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٨١، ص ١٢٧؛ مصطفى احمد، الأقباط في مصر الدين والسياسة، مجلة ابحاث استراتيجية (العراق)، العدد الخامس، ٢٠١٣، ص ٦٩.

(١٣) اندريه زكي، الاسلام السياسي والمواطنة والاقليات، مكتبة الشروق، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ١٩٦.

(١٤) البطريرك شنودة الثالث: اسمه نظير جيد قبل الرهبنة، ولد في ٣ اب ١٩٢٣ بمحافظة اسيوط، انضم عام ١٩٣٩ إلى مدارس الأحد في القاهرة، ودخل إلى جامعة الملك فؤاد عام ١٩٤٢ وتخرج منها عام ١٩٤٦ حاصلاً على بكالوريوس في التاريخ، دخل الكلية الاكليريكية عام ١٩٤٦ وتخرج منها عام ١٩٤٩ وعمل مدرساً فيها، ترهبن بدير السريان في ١٨ تموز ١٩٥٤ وتم تغيير اسمه إلى انطونيوس السرياني، أختاره البطريرك كيرلس السادس أسقفاً للتربية والتعليم والكلية الاكليركية، اختير عام ١٩٧١ بطريركاً، واصطدم اكثر من مرة مع انور السادات حتى حدد اقامته في الدير في ايلول عام ١٩٨١، واعاده حسني مبارك عام ١٩٨٥، توفي في ١٧ اذار ٢٠١٢. للمزيد من التفاصيل ينظر: نبيل لوقا، قداسة البابا شنودة والسهام الطائشة الموجهة لسيرته، دار البباوي للنشر، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ص ١٧ – ٣٢.

(15) Mariz Tadros, Vicissitudes in the Entente between the Coptic Orthodox Church and the State in Egypt (1952-2007), International Journal of Middle East Studies Cambridge University, No 2, Vol 41, (May, 2009), P 273.

(١٦)مجلة الكرازة، العدد ١٣، السنة الحادية عشر، ٢٨ اذار ١٩٨٠، ص ٢ ؛ العدد ١٨، السنة الحادية عشر، ٢ ايار ١٩٨٠، ص ٢.

(١٧)القمص بولس باسيلي: اسمه باسم فؤاد باسيلي، ولد عام ١٩١٦ في مدينة اسيوط، بروتستانتي الأصل وتحول الى الارثوذكسية فيما بعد، تخرج من الكلية الاكليريكية عام ١٩٣٨، وأسس دار النشر القبطية عام ١٩٤٨، واصدر عام ١٩٤٩ مجلة مارجرجس، أُنتخب عضواً في نقابة الصحفيين في عام ١٩٥٢، وفي عام ١٩٥٤ أسس الاتحاد الاكليركي العام، وفي عام ١٩٦٦ رسمه البطريرك كيرلس السادس كاهناً لكنيسة مارجرس باسم بولس باسيلسي، وفي عام ١٩٦٨ عُين عضواً في اللجنة القيادية لتنظيم مصر العربي، اعتقل في ايلول عام ١٩٨١ ضمن الكهنة الذين اعتقلهم السادات، وافرج عنه عام ١٩٨٢، له الكثير من المؤلفات، توفي عام ٢٠١٠. ينظر: بولس باسيلي، الأقباط وطنية وتاريخ، دار نوبار للطباعة، (د.م، ١٩٩٩)، ص ٣.

(١٨)عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والتطورات السياسية في مصر ١٩٥٢ _ ١٩٨١، ص ١٢٧.

(19) Hamied Ansari, Sectarian Conflict in Egypt and the Political Expediency of Religion, Middle East Journal, Washington, Vol. 38, No 3, 1984, P 402 .

(٢٠)عبد اللطيف المناوي، الأقباط الكنيسة ام الوطن، الهيأة المصرية العامة، (القاهرة، ٢٠٠٧)، ص ٢٢٤.

(٢١)مجلة الكرازة، العدد ٤٩، السنة العاشرة، ٧ كانون الأول ١٩٧٩، ص ١.

(٢٢)الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: محمد المصري، البرلمان المصري ٢٠٠ سنة تحت القبة، بورصة الكتب، (القاهرة، ٢٠١٨)، ص ٢٦٩؛ يوسف هلال، من كواليس السياسة والحكم الانقلابات الوزارية في مصر، دار الخيال، (القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ١٤٥؛ نبيل لوقا، المصدر السابق، ص ص ٢٠٧ – ٢١١.

(٢٣)الحزب الوطني: أسسه الرئيس محمد السادات في عام ١٩٧٨، وتبنى الفكر الليبرالي، ودعا الى المساواة في الواجبات والحقوق، ومركزية السلطة وتعزيز الهوية المصرية، استلم زمام السلطة في مصر طيلة مدة السادات ومن بعده محمد حسني مبارك حتى تم حله في ١٦ نيسان ٢٠١١ بقرار من المحكمة المصرية. للمزيد ينظر: احمد ماجد عبد الرزاق، دور الحزب الوطني الديمقراطي في مصر (١٩٧٨_ ١٩٩٠) وردود الفعل لبعض القوى السياسية والاجتماعية التي مارست الاحتجاج والعنف منه، مجلة اكليل للدراسات الانسانية، العدد ٣، أيلول ٢٠٢٠، ص ص ٥٣ _ ٧٦؛ صحيفة الاهرام، العدد ٤٢٢٨٧، ١٦ كانون الأول ٢٠٠٢.

(٢٤)حزب التجمع الوطني: تأسس عام ١٩٧٦، مؤسسه هو خالد محيي الدين، اشترك في جميع انتخابات مصر البرلمانية، ولكنه كان أقل الأحزاب حصولاً على مقاعد في البرلمان، يساري الفكر، له جريدة تصدر باسمه هي جريدة الأهالي، من مبادئه الحفاظ على الدولة والدعوة الى الديمقراطية، والدعوة الى التضامن بين العرب. للمزيد ينظر:

https://www.aljazeera.net/news//7/2/2011

(٢٥)علي الدين الهلال، تطور النظام السياسي في مصر، دون مطبعة، (القاهرة، ٢٠٠٦)، ص ص ٢٢١ – ٢٢٢؛ أشرف عبد الله ياسين، النظام الانتخابي وتمثيل الاحزاب والتيارات السياسية في مجلس الشعب المصري ١٩٨٤ – ٢٠٠٥، مجلة النهضة (جامعة القاهرة)، العدد ٤، تشرين الأول ٢٠٠٧، مج ٨، ص ص ١٧ – ١٨.

(٢٦)هالة مصطفى وآخرون، الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص ١١٠.

(٢٧)زكريا محمد عبد الله، البرلمان المصري ١٩٧٦ ١٩٩٥ دراسة تحليليه للتركيبة العضوية، مركز المحروسة للبحوث، (القاهرة، ١٩٩٨)، ص ١٣٣.

(٢٨)هالة مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٢٩)موريس صادق، أقباط وحكام، مركز حقوق الانسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية، (القاهرة، د.ت)، ص ٢٣٢.

(٣٠)يوسف والي: ولد في نيسان ١٩٣١، تخرج من كلية الزراعة، وحصل على الدكتوراه عام ١٩٥٨، تولى العديد من المناصب، وأختير عضواً في مجلس الشعب، بعدها أصبح وزيراً للزراعة والامن القومي لأكثر من وزارة طيلة المدة (١٩٨٢_٢٠٠٤)، توفي عام ٢٠٢٠. للمزيد ينظر: وزارة الزراعة المصرية على الموقع:

https://moa.gov.eg/formerministers.

(٣١)هالة مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص ص ١١٠ – ١١١.

(٣٢)اندريه زكي، المصدر السابق، ص ص ٢٠٦ –٢١٠.

(33) Maye Salah el-Din Kassem, The Role of Non-Competitive Multi-Party Legislative Elections in Mubarak's Egypt, Ph.D Thesis, School of Oriental and African Studies, University of London, 1998, P 142'.

(34) Ibd, P 138.

(٣٥)حزب العمل: أسسه إبراهيم شكري عام ١٩٧٨ امتداداً لحركة مصر الفتاة، فكره اشتراكي، تحول عام ١٩٨٦ الى حزب إسلامي، وفي عام ٢٠٠٠ وبسبب خلافات حول من يرأسه تم تجميده، يرى هناك توافقاً كبيراً بين الإسلام والعروبة، له جريدة تصدر باسمه هي جريدة الشعب. للمزيد ينظر:

https://tagepedia.org/Entry.aspx?id=152257&title.

(٣٦)حزب الوفد الجديد: تأسس عام ١٩٧٨ برئاسة فؤاد سراج الدين، ويُعد امتداداً لحزب الوفد التي تشكل عام ١٩١٩ برئاسة سعد زغلول ورفاقه، وتم حله عام ١٩٥٢، هدف الت تحقيق إصلاحات اجتماعية واقتصادية وسياسية، والعمل على الدعوة الى الديمقراطية وتعزيز حقوق الانسان، شارك في العديد من الانتخابات البرلمانية في مصر، للمزيد ينظر: سالي حسن الطيف ونصير خير الله ، حزب الوفد الجديد والقوى السياسية المصرية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد ١/٥٧، مج ١٣، ٢٠٢٢، ص ص ٣٠٦ _ ٣٢٧.

(٣٧)سعيد فخري عبد النور: ولد عام ١٩٢١، حصل على شهادة الحقوق عام ١٩٤٣، انضم الى الهيئة الوفدية عام ١٩٥٠، ليبرالي الفكر ومن الدعاة للمصرية، صودرت أمواله عام ١٩٦٠، بعد قرارات الاشتراكية في مصر، توفي عام ٢٠٠٣. ينظر: ملاك لوقا، أقباط القرن العشرين، مطبوعات انجيلوس، (شبرا، ٢٠٠٩)، ص ص ٤٢٢ _ ٤٢٣.

(٣٨)نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص الاسلام السياسي والأقباط وازمات الدولة الحديثة في مصر ، النهار للنشر، (بيروت، ١٩٩٧)، ص ص ١٣٥ – ١٣٦.

(39) Maye Salah el-Din Kassemm, Op.Cit, P 148.

(٤٠)الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على موريس صادق، المصدر السابق، ص ٢٢٥ – ٢٢٦.

(٤١)المصدر نفسه، ص ص ٢٢٩ – ٢٣٠.

(٤٢)الجدول من عمل الباحث بالإعتماد على، المصدر نفسه، ص ص ٢٢٧ _ ٢٣٦؛ نبيل عبد الفتاح ، المصدر السابق، ص ص ١٧٣ – ١٧٥، ١٨١ – ١٨٦؛ هالة مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص ص ١٤٧ _ ٢٧٩.

(٤٣)الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: نبيل عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ص١٨١ – ١٨٧؛ هالة مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص ص ١٤٧ _ ٢٧٩.

(٤٤)موريس صادق، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٤٥)نبيل عبد الفتاح، المصدر السابق، ص ١٩٧.

(٤٦)المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٤٧)موريس صادق، المصدر السابق، ص ٢٢٧.

(٤٨)نبيل عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ١٩٨.

(٤٩)الجدول نقلاً عن: زكريا محمد عبد الله، المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٥٠)هالة مصطفى وآخرون، المصدر السابق، ص ٤٥.

(٥١)علي الدين الهلال ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣؛ صحيفة الاهرام، ٣٩٨١٣، ٨ كانون الأول ١٩٩٥.

(52) Kristen A. Stilt, Constitutional Authority And Subversion: Egypt's New Presidential Election System, Ind. Int'l & Comp. L. Rev, Vol. 16:2, 2006, P 358

(٥٣)هالة مصطفى وآخرون ، المصدر السابق ، ص ٢١٢.

(٥٤)المصدر نفسه ، المصدر السابق ، ص ١١٤.

(٥٥)اندريه زكي، المصدر السابق، ص ص ٢٠٨ – ٢٠٩.

المصادر:

أولاً: الوثائق المنشورة: وثائق الدار العربية.

١. د. ع. و، م _ ٢ / ١١٠١، ٥ ايلول ١٩٨٤.

٢. الوقائع المصرية، دستور مصر لعام ١٩٦٤، العدد ٦٩ أ ، ٢٤ اذار ١٩٦٤.

ثانياً: الأطاريح والرسائل الجامعية:

أ.العراقية:

١. عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والتطورات السياسية في مصر ١٩٥٢ – ١٩٨١، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠٢١.

٢. عدنان عبد الهادي سرحان ، الكنيسة القبطية والحياة الاجتماعية والسياسية في مصر ١٧٩٨ – ١٩١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة القادسية ، ٢٠١٤.

ب: الأجنبية:

1. Maye Salah el-Din Kassem, The Role of Non-Competitive Multi-Party Legislative Elections in Mubarak's Egypt, Ph.D Thesis, School of Oriental and African Studies, University of London, 1998.

ثالثاً: الكتب العربية:

١. الياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا، مج٢، ط٢، مكتبة مدبولي ، (القاهرة، ١٩٩٦).

٢. اندريه زكي الاسلام السياسي والمواطنة والأقليات، مكتبه الشروق الدولية، (القاهرة، ٢٠٠٦).

٣. انطونيوس الانطواني، وطنية الكنيسة القبطية، ج٢، ط٢، هارموني للطباعة، (القاهرة، ٢٠٠٢).

٤. بولس باسيلي، الأقباط وطنية وتاريخ، دار نوبار للطباعة، (د.م، ١٩٩٩).

٥. جاك تاجر، أقباط ومسلمون منذ الفتح العربي إلى عام ١٩٢٢، دون مطبعة، (القاهرة، ١٩٥١).

٦. زكريا محمد عبد الله، البرلمان المصري ١٩٧٦ ١٩٩٥ دراسة تحليليه للتركيبة العضوية، مركز المحروسة للبحوث، (القاهرة، ١٩٩٨).

٧. طارق البشري، المسلمون والاقباط في اطار الجماعة الوطنية، الهيئة المصرية العامة، (القاهرة، ١٩٨٠).

٨. عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج٢، ط٤، دار المعارف، (القاهر،١٩٨٧).

٩. عبد اللطيف المناوي، الأقباط الكنيسة ام الوطن، الهيأة المصرية العامة، (القاهرة، ٢٠٠٧).

١٠. علي الدين الهلال، تطور النظام السياسي في مصر، دون مطبعة، (القاهرة، ٢٠٠٦)،

١١. لمعي المطيعي، موسوعة هذا الرجل من مصر، ط٢، دار الشروق، (القاهرة، ١٩٩٧).

١٢. محمد المصري، البرلمان المصري ٢٠٠ سنة تحت القبة، بورصة الكتب، (القاهرة، ٢٠١٨).

١٣. محمد حماد، قصة الدستور المصري معارك و وثائق ونصوص، مكتبة جزيرة الورد، (القاهرة، ٢٠١١).

١٤. ملاك لوقا، أقباط القرن العشرين، مطبوعات انجيلوس، (شبرا، ٢٠٠٩).

١٥. موريس صادق، أقباط وحكام، مركز حقوق الانسان المصري لتدعيم الوحدة الوطنية، (القاهرة، د.ت).
١٦. نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص الاسلام السياسي والأقباط وازمات الدولة الحديثة في مصر، النهار للنشر، (بيروت، ١٩٩٧).
١٧. نبيل لوقا، قداسة البابا شنودة والسهام الطائشة الموجهة لسيرته، دار البباوي للنشر، (القاهرة، ٢٠٠٦).
١٨. ـــــــ، مشاكل الأقباط في مصر وحلولها، دار البباوي، (القاهرة، ٢٠٠١).
١٩. هالة مصطفى وآخرون، الانتخابات البرلمانية في مصر ١٩٩٥، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، (القاهرة، ١٩٩٧).
٢٠. يوسف هلال، من كواليس السياسة والحكم الانقلابات الوزارية في مصر، دار الخيال، (القاهرة، ٢٠٠٣).

رابعاً: الكتب الأجنبية:

1. Mariz Tadros, Vicissitudes in the Entente between the Coptic Orthodox Church and the State in Egypt (1952-2007), International Journal of Middle East Studies Cambridge University, No 2, Vol 41, (May, 2009).

خامساً: الأبحاث العربية:

١. احمد ماجد عبد الرزاق، دور الحزب الوطني الديمقراطي في مصر (١٩٧٨_ ١٩٩٠) وردود الفعل لبعض القوى السياسية والاجتماعية التي مارست الاحتجاج والعنف منه، مجلة اكليل للدراسات الانسانية، العدد ٣، أيلول ٢٠٢٠.
٢. اسحاق إبراهيم، كوتا الأقباط واقع جديد ام تجميل للصورة، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد ٦٧، تموز ٢٠١٧، مج ١٧.
٣. أشرف عبد الله ياسين، النظام الانتخابي وتمثيل الاحزاب والتيارات السياسية في مجلس الشعب المصري ١٩٨٤ – ٢٠٠٥، مجلة النهضة (جامعة القاهرة)، العدد ٤، تشرين الأول ٢٠٠٧، مج ٨.
٤. سالي حسن الطيف ونصير خير الله محمد، حزب الوفد الجديد والقوى السياسية المصرية، مجلة الدراسات التاريخية و الحضارية، العدد ١/٥٧، مج ١٣، ٢٠٢٢.
٥. مصطفى احمد، الأقباط في مصر الدين والسياسة، مجلة ابحاث استراتيجية (العراق)، العدد الخامس، ٢٠١٣.

سادساً: الابحاث الاجنبية:

1. Hamied Ansari , Sectarian Conflict in Egypt and the Political Expediency of Religion , Middle East Journal, Washington, No 3, Vol. 38, 1984.
2. Kristen A. Stilt, Constitutional authority and Subversion: Egypt's New Presidential Election System, Ind. Int'l & Comp. L. Rev, Vol. 16:2, 2006.

سابعاً: المجلات:

١. مجلة الكرازة، العدد ٤٩، السنة العاشرة، ٧ كانون الأول ١٩٧٩.
٢. ـــــــــ، العدد ١٣، السنة الحادية عشر، ٢٨ اذار ١٩٨٠.
٣. ـــــــــ، العدد ١٨، السنة الحادية عشر، ٢ ايار ١٩٨٠.

ثامناً: الصحف:

١. صحيفة الاهرام، ٣٩٨١٣، ٨ كانون الأول ١٩٩٥.
٢. ـــــــــ، العدد ٤٢٢٨٧، ١٦ كانون الأول ٢٠٠٢.

تاسعاً: المواقع الإلكترونية:

1. https://moa.gov.eg/formerministers.
2. https://tagepedia.org/Entry.aspx?id=152257&title.
3. https://www.aljazeera.net/news//7/2/2011.